الإستهلاك والإستخدام الجائر

نتيجة للزيادة السكانية المتزايدة في مصر ويتركز معظمهم في الشريط الضيق حول ضفاف نهر النيل والدلتا وبعض المدن الساحلية مما أدي إلي إستغلال مفرط وغير مخطط للموارد الطبيعية المتاحة صاحبه ضعف فى التقنيات واستسهال فى تطبيق اللوائح والنظم والقوانين مما نتج عنه ظهور العديد من التحديات والقضايا البيئية.

أعلنت الأمم المتحدة فى السبعينيات أن مصر أولى دول العالم صحراوياً نظراً للظروف القاسية التى تتميز بها الصحراء بها حيث تحتوى على حوالى ٨٦% من الأراضى شديدة القحولة و١٤% أراضى قاحلة. ففى منطقة الصحراء الغربية والواحات يساء إستعمال المياه وتتعرض للفقد السريع نظراً للقيام فى الزراعة بعمليات الرى السطحى بالغمر ومما يتسبب أيضاً فى تمليح التربة نتيجة غمرها بالمياه مما يحدث بها تفتت لطبقة الجبس (الكالسيوم والكبريت) ويحدث نتيجة لذلك إنهيار بناء التربة بحيث تصبح أراضى متصحرة غير صالحة للزراعة معرضة لزحف الرمال بدون عائق مما يؤدي إلي وصول الكثبان الرملية إلى أراضى الدلتا والوادى القريبة علاوة على حدوث عمليات تحميل المرعى فوق طاقته الرعوية بالإضافة إلى تحويل الأراضى الرعوية إلى أراضى تستخدم فى الزراعة المطرية الموسمية. لهذا فقد قامت الحكومة المصرية من خلال وزارتي الزراعة والري بإستخدام تقنيات جديدة بديلة لسياسات الغمر بالمياه مثل الري بالتنقيط والرش لتجنب تدهور التربة بالمناطق الصحراوية.

الانجراف المائى نتيجة تجمع المياه والأمطار من المناطق المرتفعة فى الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء ذات المساحات الكبيرة إلى الوديان المحدودة المساحة ذات الميول السريعة وفى اتجاه المناطق الساحلية المنخفضة مسببة السيول وتضيع معظم هذه المياه فى البحر الأحمر أو فى قاع الوديان بعد تجريفها للتربة أثناء تحركها حاملة معها المواد العضوية والعناصر الغذائية ويساعد على هذه العملية قلة وجود الغطاء النباتى وتعرضه للرعى الجائر فى تلك المناطق ولهذا فقد قام جهاز شئون البيئة في المشاركة في المخطط الوطني للسدود والذي تم وضعه من قبل وزارة الري والذي نتج عنه تنفيذ سدود وخزانات تجميع مياه بالأودية الرئيسية ببعض المحميات والمناطق المحيطة بها.

تعتبر **المناطق الساحلية الشمالية من أهم المراعى الطبيعية فى مصر** حيث تقدر مساحتها بنحو ٦,٥ مليون فدان منها نحو ٣,٧٥ مليون فدان فى الساحل الشمالى الغربى ونحو ٢,٨٥ مليون فدان فى الساحل الشمالى لسيناء وأهم عوامل التدهور فى هذه الأراضى هو عمليات **الرعى الجائر** وتآكل الغطاء النباتى بدرجات متفاوتة نتيجة لزيادة الحمولة الرعوية وزيادة عدد رؤوس الحيوانات وأيضا تحويل مساحات كبيرة من الأراضى الرعوية الطبيعية إلى زراعات مطرية والتى تعتبر من عوامل تدهور التربة بهذه المنطقة نظراً لفقد الغطاء النباتى الطبيعى لها مما يؤدى إلى هجرة البدو والسكان إلى المدن الكبيرة للحصول على فرص العمل الأخرى مما يشكل عبئاً اقتصادياً لهذا فقد قام جهاز شئون البيئة موخراً بالمشاركة مع مركز بحوث الصحراء والإتحاد الدولي لصون الطبيعة في تدشين مشروع إقليمي يهدف إلي الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية.

التوسع العمرانى والحضرى على السواحل أدي إلي تدمير معظم الأراضى على الشريط الساحلى الغربى والتى كانت مزروعة بالتين والزيتون على مياه الأمطار منذ سنوات عديدة كما ساهم التوسع فى القرى السياحية على ساحل البحر الأحمر إلى فقد لبيئة المنجروف الهامة كموطن لبعض الأسماك والقشريات والشعاب المرجانية وأدى كل ذلك إلى إزالة الغطاء النباتى الكثيف الموجود بتلك السواحل وبالتالى القضاء على العديد من الكائنات الحية التى تعتمد عليه وتقليص التنوع البيولوجى الخاص بهذه المناطق والتأثير السلبى على السياحة البيئية ولهذا فقد تم وضع مخطط من قبل قطاع حماية الطبيعة يهدف لإعلان محميات جديدة من أجل الحفاظ علي ما تبقي من النظم الساحلية بصورتها الطبيعية.